السعدون تسلم من رئيس «مكافحة الفساد» التقرير نصف السنوي للهيئة

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون في مكتبه أمس رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» عبدالعزيز عبداللطيف الإبراهيم الذي سلم الرئيس السعدون نسخة من التقرير نصف السنوي لأعمال الهيئة.

السعدون مستقبلا الإبراهيم

ويتسلم منه التقرير

شاركت في اجتماع دولي حول دور البرلمانيين في تحقيق ذلك

جنان بوشهري: المرأة مازالت تعاني من عوائق كبيرة تحول دون تمكينها الاقتصادي

بوشهري خلال مشاركتها في المؤتمر عبر الاتصال المرئي

المشاركون في الاجتماع

شاركت النائبة د. جنان بوشهري في الاجتماع الإقليمي حول دور البرلمانيين في تسريع تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية المعنية.

واستعرضت بوشهري في كلمتها خلال الاجتماع الذي عقد عبر شبكة الإنترنت «أون لاين» عددا من التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة في العالم، مؤكدة أهمية تواصل الجهود للتغلب عليها، مشيرة إلى أن تلك التحديات تتفاوت من دولة إلى أخرى.

وأوضحت بوشهري أن المرأة مازالت تعاني من عوائق كبيرة تحول دون تحقيق إمكاناتها الاقتصادية بشكل كامل على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في بعض الجوانب.

وبينت أن أول هذه التحديات تتعلق بالفجوة التعليمية والمهنية في العديد من الدول العربية وصولا إلى التعليم الجيد وبرامج التدريب المهني التي تعتبر أساسا لتحقيق التمكين الاقتصادي.

وأشارت إلى أن نسبة التعليم والمهارات المهنية لدى النساء أقل مقارنة بالرجال ما يحد من فرصهن في سوق العمل.

وذكرت إن المرأة العربية تواجه تحديات في سوق العمل نفسه، تتعلق بمعدلات البطالة العالية والفجوة في الأجور بين الجنسين، كما تواجه صعوبات في الحصول على مواقع قيادية واتخاذ قرارات تجارية مؤثرة.

وبينت أن التحدي الثالث يتعلق بالوصول المحدود إلى الموارد الاقتصادية كالقروض والتمويل، والعقبات البيروقراطية والقيود القانونية التي تصعب حصول المرأة على التمويل اللازم لبدء أو توسيع أعمالها.

واعتبرت بوشهري أن العوائق الثقافية والاجتماعية تلعب دورا مهما في تحديد مكانة المرأة في الاقتصاد وفي مقدمتها الأفكار التقليدية حول أدوار الجنسين ومسؤولياتهما التي تؤثر سلبا على فرص المرأة في التطور الاقتصادي.

وأكدت أن التشريعات والقرارات في الكويت كان لها دور في تمكين المرأة ودعمها ونطمح لتحقيق المزيد من الدعم في المرحلة المقبلة.

وبينت أن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في العالم العربي، يحتاج إلى معالجة هذه التحديات من خلال سياسات متكاملة وبرامج دعم فعالة، وتقييم التشريعات في الدول وتبادل التجارب والخبرات، بالإضافة إلى تغيير العقليات الاجتماعية والثقافية التي تحد من إمكانات المرأة وقدراتها.

طالبه بكشف بأسماء لجنة المقابلات الخاصة بالترقيات

أحمد لاري يوجه سؤالا إلى وزير النفط حول أسباب تعثر إدارة الاستثمار بمؤسسة البترول الكويتية

أحمد لاري

وجه النائب أحمد لاري سؤالين إلي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط، نصا على ما يلي:

السؤال الأول :في شأن التعميم الصادر من شركة البترول الوطنية الكويتية في تاريخ 19 نوفمبر 2023 في شأن ترقية 3 مديري العمليات ومديرين للخدمات الفنية في مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبد الله، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) كشف بأسماء أعضاء لجنة المقابلات وتخصصاتهم العلمية، وسنوات الخبرة العملية ومراكزهم الوظيفية.

(2) النتائج التفصيلية للمفاضلة بين جميع المرشحين بما فيها نتائج جميع عوامل المفاضلة الأولية، إضافة إلى نتائج المقابلات الشخصية بما فيها الدرجة التي منحها كل عضو لجنة لكل مرشح سواء من حصل على الترقية ومن استبعد.

(3) بالنسبة لمن جرى ترقيته مدير عمليات الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي، يرجى ذكر منطقة العمليات التي كان رئيسًا لفريقها خلال السنوات الثلاث التي سبقت ترقيته، مع ذكر عدد الحوادث والحرائق التي حدثت خلال عمله فيها، وعدد الإصابات والوفيات الناتجة عنها.

السؤال الثاني :في شأن التصريح الذي أدلى به الأخ وزير النفط السابق ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية في الحكومة السابقة في أواخر شهر نوفمبر 2023 في شأن تأكيده أن المؤسسة تواجه عجزا قدره (1.41 مليار دينار) في الخطة الخمسية وبالتالي سوف تلجأ للاقتراض وبيع أصول لسد جزء من العجز، وأنه تقرر احتفاظ المؤسسة للأرباح السنوية وعدم توريدها للميزانية العامة خلال الفترة الممتدة حتى 31 مارس 2027، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) بموجب تصريح الأخ وزير النفط السابق، إنه سبق الاتفاق في عام 2021 بين مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار التي تدير الصناديق السيادية على قيام المؤسسة بتسديد (25 .8 مليارات دينار) للحكومة خلال 15 عامًا على أقساط قيمة كل قسط (550 مليون دينار) والتي تمثل أرباحاً مستحقة منذ سنوات سابقة كتوزيع أرباح للصندوق الاحتياطي العام والذي تديره الهيئة العامة للاستثمار باعتباره أحد الصناديق السيادية ويغطي عجز الميزانية العامة، فأين أصبحت هذه الاتفاقية؟ ولماذا لم تسدد هذه الأقساط المستحقة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ ولماذا صرح الوزير السابق باحتفاظ مؤسسة البترول الكويتية بالأرباح وعدم توريدها للميزانية العامة حتى 31 مارس 2027؟

(2) ما أسباب تعثر إدارة الاستثمار بمؤسسة البترول الكويتية في إدارة مشاريع عدة والتي نتج عنها عدم القدرة على تحويل الأرباح للهيئة العامة للاستثمار؟

(3) بناء على دراسة مؤسسة البترول الكويتية وتصريح الوزير السابق للحاجة إلى الاقتراض وبيع أصول لسد العجز، فما قيمة القرض الذي تحتاجه المؤسسة؟ وما الجهة التي حددتها المؤسسة للاقتراض منها؟ وما الأصول التي قررت بيعها؟ وما تأثيرها على الاقتصاد الكويتي في حال بيع تلك الأصول؟ يرجى موافاتي بالدراسة كاملة، وبيان جدواها على المؤسسة وعلى الاقتصاد الكويتي، وفائدتها على الميزانية العامة للدولة، مع بيان ما إذا كان ذلك سوف يؤدي إلى إعادة توزيع الأرباح المحتجزة منذ سنوات عدة.

(4) ما أوجه الاستثمارات التي أجرتها مؤسسة البترول الكويتية لأرباحها خلال آخر خمس سنوات؟ يرجى تزويدي بتقرير عن أرباح هذه الاستثمارات وخسائرها.

(5) ما وضع الطبقات المنتجة في حقل برقان وبخاصة مكمنا البرقان (3) - (4) اللذان يعانيان من استنزاف جائر من الإنتاج؟ يرجى الشرح والتفصيل بخصوص هذا الموضوع للوقوف على ما يجري في هذا الحقل وتحديد المسؤولية، مع بيان ما إذا أجري تحقيق في هذا الشأن.

بدر نشمي يوجه سؤالاً إلى وزير التجارة حول موعد إصدار قرار لحل «الغرفة»

وجه النائب بدر العنزي سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة، نص على ما يلي: صدر قانون رقم (122) لسنة 2023 في شأن غرفة التجارة والصناعة في العدد رقم (1668) من جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2023/12/31 ، وقد جاء هذا القانون لينظم أعمال الغرفة ويحدد الأهداف والاختصاصات التجارية والصناعية والاستثمارية والخدمية التي أنشئت من أجلها ورعاية مصالح منتسبيها والتعبير عن آرائهم من أجل تعزيز المكانة الاقتصادية للكويت، وتحديد قبول الهبات أو التبرعات المقدمة من مصدر أجنبي أيا كان شكلها من دون الحصول على موافقة مسبقة من الوزير وبيان المحظورات على غرفة التجارة والصناعة والحد من تدخلها في العمل السياسي من خلال تقديم الدعم السياسي لأي جهات داخلية أو خارجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وللوقوف على آلية التنفيذ للقانون المشار إليه، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما دور الوزارة في التنسيق بينها وبين جميع الجهات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالقانون المشار إليه؟

(2) هل شكلت لجنة انتقالية برئاسة الوزير أو تم تفويض أي من قبله لوضع آلية العمل بالقانون المشار إليه بعد نشره في الجريدة الرسمية ودخوله حيز التنفيذ؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بأسماء ومسميات أعضاء اللجنة وسيرتهم الذاتية ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية.

(3) هل شكلت لجنة لمناقشة مدى إمكانية تعديل اللائحة التنفيذية بلائحة تنفيذية جديدة تتماشى مع أحكام القانون المشار إليه؟

(4) هل حدد موعد لإصدار قرار حل غرفة التجارة والصناعة السابقة؟

(5) عدد العاملين في غرفة التجارة والصناعة وجنسياتهم والمسميات الوظيفية لكل منهم، والرواتب والأجور المكافآت المالية التي يتقاضونها.

(6) كم بلغت إيرادات غرفة التجارة والصناعة منذ بداية السنة المالية 2020 - 2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تزويدي ببيان تفصيلي بتلك الإيرادات لكل سنة مالية على حدة.

بدر نشمي

ماجد المطيري يطلب من وزيرة الأشغال كشفا مفصلا لمشاريع صيانة الطرق وتكلفتها

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية، نص على ما يلي: فيما يتعلق بمشاريع صيانة الطرق، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«1» كشف مفصل لمشاريع صيانة الطرق مرتبة حسب المناطق التالية وكل على حدة: «صيانة طرق منطقة الرقة، صيانة طرق منطقة الصباحية، صيانة طرق منطقة هدية، صيانة طرق منطقة فهد الأحمد، صيانة طرق منطقة الفحيحيل، صيانة طرق منطقة جابر العلي، صيانة طرق منطقة صباح السالم، صيانة طرق منطقة القرين، صيانة طرق منطقة مبارك الكبير، صيانة طرق منطقة العدان، صيانة طرق منطقة القصور، صيانة طرق منطقة الظهر، صيانة طرق منطقة الاحمدي، صيانة طرق منطقة المنقف، صيانة طرق منطقة أبو حليفة».

«2» كشف تفصيلي لكل مشروع من مشاريع الصيانة لتلك الطرق مع بيان تكلفته، وتاريخ توقيع العقد، وتاريخ نهايته، واسم المقاول، ومدة التأخير -إذا وجدت-، وسبب التأخير، والتاريخ المتوقع للانتهاء من المشروع، والغرامات التي وقعت على المشاريع المتأخرة، مع تزويدي بصورة ضوئية كاملة من عقود تلك المشاريع والأوامر التشغيلية لكل مشروع على حدة.

«3» هل هناك جدول زمني محدد لمشاريع الطرق المتوقع تنفيذها في الفترة المقبلة والمدة المتوقعة للانتهاء منها في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير؟

«4» هل تلقت وزارة الأشغال العامة شكاوى في شأن حالة الطرق في مناطق محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير وذلك منذ عام 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من تلك الشكاوى المقدمة، والإجراءات المتخذة من الوزارة نحو التعامل مع كل شكوى على حدة.

مهند الساير يسأل وزير المالية عن خسائر مكتب استثمار لندن

وجه النائب مهند الساير سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، نص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) ما مبررات اتخاذ قرار تحويل 10 مليارات دولار أمريكي من مكتب لندن إلى إدارة المكتب السندات في المكتب الرئيس، بالنظر إلى الخسائر التي حققت نتيجة هذا القرار والبالغة 233،173،440 دولارا أمريكيا؟ هل كانت هناك دراسة شاملة لتقييم المخاطر والتبعات المالية لهذا القرار؟

(2) لماذا لم يُستطلع رأي مكتب الاستثمار في لندن أو تقدم بدائل من شأنها خفض التكلفة وتجنب الخسائر قبل اتخاذ قرار التحويل؟

(3) كيف أديرت عملية تسييل الأصول وحولت الأموال بطريقة تضمن الحد الأدنى من التأثير السلبي على أداء المكتب وقيمة الاستثمارات؟

(4) ما الآليات التي وضعت لمراقبة وتقييم العملية التدريجية لنقل الأموال؟ وكيف جرى التعامل مع المخاطر المتعلقة بالتقلبات السوقية خلال فترة التحويل؟

(5) ما الاستراتيجيات الاستثمارية التي جرى تبنيها في توزيع الـ 10 مليارات دولار أمريكي على مديري محافظ السندات؟ وكيف تأكدتم من توافق هذه الاستراتيجيات مع الأهداف الاستثمارية العامة للهيئة العامة للاستثمار؟

(6) كيف جرى التعامل مع التكاليف والرسوم الناجمة عن تسييل الأصول؟ وهل كانت هناك إجراءات لتقليل هذه التكاليف؟

(7) كيف يتم تحليل وتبرير الخسائر المحققة التي نجمت عن تسييل السندات والأسهم؟ وما الدروس المستفادة لتجنب مثل هذه الخسائر في المستقبل؟

(8) ما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لمحاسبة المسؤولين عن القرارات التي أدت إلى هذه الخسائر؟ وكيف يضمن عدم تكرار مثل هذه الأخطاء؟